

ICANN74 | منتدى السياسات – مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: نظام WHOIS وحماية البيانات
الثلاثاء 14 يونيو/حزيران 2022 – 13:15 إلى 14:30 حسب توقيت أمستردام

جوليا تشارفولين:

أهلاً ومرحباً بكم في مناقشة GAC في ICANN74 حول نظام WHOIS وحماية البيانات. أثناء الجلسة، ستجري قراءة الأسئلة أو التعليقات المقدمة في الدردشة بصوت عالٍ. وإذا كنت عن بُعد، فيُرجى الانتظار حتى يتم الاستدعاء (تشويه صوتي). وبالنسبة لأولئك الموجودين في غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، يُرجى رفع يدك وعند الاستدعاء، قم بإلغاء كتم ميكروفون المنضدة. ولصالح الآخرين، يُرجى ذكر اسمك للتسجيل والتحدث بوتيرة معقولة. سأسلم الكلمة لمنال.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً يا جوليا، وصباح الخير ومساء الخير للجميع في غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC و Zoom، وأمل أن يكون الزملاء هنا قد استمتعوا بالغداء. مرحباً بكم مرة أخرى في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول نظام WHOIS وحماية البيانات، والزمن المقرر لهذه الجلسة 75 دقيقة. مع لورين كابين وميلينا سترونجي وكريس لويس إيفانس، وذلك لمناقشة الحالة والنظر في الخطوات التالية المحتملة للجنة الاستشارية الحكومية GAC فيما يتعلق بالمداولات وجهود التنفيذ التي تهدف إلى إنشاء سياسة بيانات تسجيل نظام WHOIS جديدة مع الأخذ في الاعتبار بالطبع قانون حماية البيانات ذي الصلة. وبهذا، اسمحوا لي بتسليم الأمر إلى قادة موضوعنا، إلى كريس، فليفضل بالبدء.

كريس لويس إيفانس: نعم، شكراً جزيلاً يا منال، ومرحباً بجميع الزملاء. معكم كريس لويس إيفانس، وأعمل في الوكالة الوطنية البريطانية لمكافحة الجريمة. كما قالت منال، سنستعرض أجزاء نظام

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

WHOIS وحماية البيانات. وكما نعلم جميعًا، فقد استمر هذا الأمر لعدد من السنوات، لذلك لدينا بعض النقاط التي يجب تغطيتها. سوف نتطرق إلى سبب أهمية هذا بالنسبة لنا، ولماذا نستمر في الحديث عن هذا، وسنوفر لكم القليل من المعلومات الأساسية، ونعرض الجداول الزمنية في الماضي والمستقبل، ونحيطكم علمًا بالمخاوف التي أثارناها وما زالت مستمرة، وننظر في بعض توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ثم ننظر في جهود تحديد نطاق الدقة والأهداف لهذا الاجتماع في ICANN74.

لورين كابين:

مرحباً يا رفاق. معكم لورين كابين وسأتحدث هنا بصفتي عضواً في مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصغيرة التي تركز على قضايا بيانات تسجيل اسم النطاق. في أي محادثة، من الجيد دائماً أن تبدأ بالسؤال لماذا يجب أن تهتم بهذه المشكلة؟ وبما أننا نتحدث عنها في كل اجتماع من اجتماعات ICANN تقريباً، فمن المهم الإجابة عن هذا السؤال.

فهذه ليست قضايا جديدة. تعود مبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المتعلقة بخدمات نظام WHOIS لنطاقات gTLD إلى عام 2007، وأستخدم نظام WHOIS وبيانات تسجيل النطاق -- ولكن بالنسبة لزملائنا الجدد في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، فإن أهمية هذه المعلومات تتعلق بمن هو المسؤول عن اسم النطاق، الذي يشتري اسم النطاق ويتحكم فيه والبيانات التي يقدمونها من حيث الاسم والبريد الإلكتروني ومعلومات الاتصال. كان هذا الموضوع محط تركيز اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لبعض الوقت في البيانات الرسمية. ومبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC -- مجتمعة، تعطينا هذه المبادئ حقاً موجزاً رائعاً لسبب أهمية ذلك.

يتم استخدام هذه المعلومات لعدد من الأنشطة المشروعة. وتساعد سلطات إنفاذ القانون عندما نحقق في القضايا. وتساعد سلطات إنفاذ القانون عندما يحاولون الحماية من انتهاك تقنيات الاتصال عبر الإنترنت. سيحاول التحقيق الخاص بك عادةً اكتشاف إن كانت هناك مشكلة في اسم نطاق ينخرط في نشاط غير مشروع، على سبيل المثال التصيد الاحتيالي، سترغب في معرفة من يقف وراء ذلك، وهذه هي مرحلة التحقيق. لكن هذا يتدفق إلى من ستتخذ إجراءات الإنفاذ ضده؟ يصل ذلك إلى محاكمة الأشرار الذين قد يكونون متورطين في أنشطة غير مشروعة باستخدام نظام اسم النطاق.

لكن ليس فقط أفراد حكومتك وجهات إنفاذ القانون هم من تهمهم هذه المعلومات. من المهم للأعمال أن تتأكد من عدم انتحال أي شخص لشخصيتها أو التظاهر بأنها منظمة شرعية عندما لا تكون كذلك، وبالطبع تمتلك الأعمال أفراد أمن خاصين بها يهتمون بمكافحة الاحتيال والتأكد من حماية الجمهور. وتساعد الأشخاص الذين يحاولون إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم. وأعتقد، على المستوى المؤسسي، أنها تساعدني وتساعدكم وجميع مستخدمي الإنترنت على أن نكون واثقين من أننا عندما نشترى شيئاً ما، عندما نقدم معلومات مالية أو معلومات صحية حساسة، أننا نعلم عندما نكون متصلين بالإنترنت سنكون آمنين، ولن تقع معلوماتنا في الأيدي الخاطئة، ولن يسرق أحد معلومات بطاقة الائتمان. ولا تزال هذه المبادئ ذات صلة على الرغم من أن القانون العام لحماية البيانات GDPR قد غيّر إلى حد كبير مشهد كيفية إتاحة هذه المعلومات، وأوجد توازناً بين مسألة كيفية حماية البيانات الشخصية وكيفية التأكد من أن بيانات التسجيل لا تزال متاحة لكل تلك المصالح العامة الهامة.

ومع ظهور القانون العام لحماية البيانات، واصلت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضاً تقديم المشورة والتوجيه بشأن هذه المشكلات وإبلاغ مجلس الإدارة بضرورة بذل أقصى الجهود لإنشاء نظام يستمر في تسهيل الأنشطة المشروعة المعترف بها في هذه مبادئ لعام 2007، بما في ذلك المشورة العملية، وجعل نظام WHOIS سهل الوصول إليه لأغراض الأمن والاستقرار. يجب أن تبدو تلك اللغة مألوفة لكم، وهي جزء أساسي

من التفويض. ويمكن للأشخاص حماية الجمهور والمستهلكين ويمكن لإنفاذ القانون الاستمرار في التحقيق في الجريمة والتخفيف من حدتها، والقيام بذلك من خلال نظام سهل الاستخدام ويسهل الوصول إليه. وأيضًا جعل نظام WHOIS سريع وسهل الوصول إليه للجمهور. وما تم تضمينه في القانون العام لحماية البيانات GDPR هو آلية وصول لأولئك الذين لديهم غرض مشروع.

هذا نوعًا ما نظرة عامة واسعة حول سبب اهتمامنا بهذه المعلومات وكيفية إتاحتها، حتى مع التوازنات التي يجب تحقيقها لحماية المعلومات الشخصية والاستمرار في توفير الوصول للمستخدمين الشرعيين لأغراض مشروعة. سوف أعود إلى كريس لتزويدنا بخلفية صغيرة عن جميع الأنشطة التي جرت في هذا المجال.

شكرًا لورين. أعطت لورين خلفية صغيرة. وسترون ربما من الشريحة إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، من فضلك، إنها شريحة كاملة تمامًا. سأحاول تقسيمها ببساطة قدر الإمكان. من الواضح أن هذا كان موجودًا في ملاحظات إحاطة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لذلك سترون عددًا كبيرًا من الروابط الزرقاء هناك، إذا كنتم تريدون المزيد من المعلومات، فيمكنكم النقر فوقها بوضوح.

كريس لويس إيفانس:

بدأنا بهذا في عام 2018 مع ظهور القانون العام لحماية البيانات GDPR، وطرح مجلس إدارة ICANN المواصفة المؤقتة للسماح لأمناء السجلات والسجلات بالتعامل مع نظام WHOIS بدون خرق العقد أو القانون. وسرى ذلك في أوائل عام 2018. وفي عام 2019 أصبحت هذه سياسة بيانات التسجيل. شددت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في تلك المرحلة على أن هذا تسبب في نظام مجزأ لتوفير الوصول إلى بيانات التسجيل وأن أي عمل إضافي يجب القيام به بأسرع ما يمكن. وأحدث هذا بعضًا من أعمال وضع السياسات في المرحلة 1، التي ركزت على جوانب البيانات التي يجب تحريرها بموجب القانون

العام لحماية البيانات GDPR، وكيف تم ذلك وأجزاء مختلفة منه. كانت هذه هي المرحلة 1 التي تزامنت مع حدث ICANN في مونتريال. وخلال ذلك أكدنا مجددًا على أهمية إنجاز ذلك بسرعة وطلبنا جدولًا زمنيًا للتنفيذ من شأنه أن يوفر نظامًا للوصول لأغراض السلامة العامة والأغراض التجارية لمنحهم إمكانية الوصول والاستمرار في استخدام النظام للأمن والاستقرار. الأسباب التي ذكرتها لورين بالفعل.

بالحديث عن التنفيذ، أدرك فريق وضع سياسات المرحلة 1 أهمية ذلك ووضع في التوصيات أن مرحلة التنفيذ تنتهي في فبراير/شباط 2020، على ما اعتقد. وكما ترون من الشريحة، فإن هذا التنفيذ لا يزال مستمرًا. كانت هناك بعض التطورات المتعلقة بالقضايا مؤخرًا والتي سنواصل فيها لاحقًا وتم الإعلان عن فترة التعليق العام لذلك في أغسطس/آب من هذا العام.

ننتقل إلى المرحلة 2 من سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، كان هذا يركز على الوصول إلى بيانات نظام WHOIS الفعلية للعناصر التي تم تحريرها. واكتمل هذا العمل في يوليو/تموز 2020، وكان هناك عدد كبير من التوصيات، وكانت التوصيات معقدة للغاية، وكان هناك الكثير منها. وبسبب هذا الجانب، طلب مجلس الإدارة تنفيذ مرحلة التصميم التشغيلي أو ODP. وتم الانتهاء من تقييم التصميم التشغيلي وتقديمه في يناير/كانون الثاني من هذا العام، وتم تقديمه إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للتشاور معها. ونظرت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في هذا ووجدت أنه مرة أخرى، كان الأمر معقدًا للغاية -- أعتقد أنه سيتم ذكر التعقيد عدة مرات. طلبوا أن يتم إيقاف هذا مؤقتًا لإثبات المفهوم، تم تقديم طلب وهم ينتظرون فقط ردًا على ذلك.

المرحلة 2 -- لأنهم لم يعجبهم المرحلة 3، لا أعتقد -- كانت تبحث في معاملة الكيانات الاعتبارية مقابل الكيانات الطبيعية وعناوين البريد الإلكتروني بالأسماء المستعارة.

بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، هناك تمييز حول كيفية التعامل مع بيانات الشخص القانوني والطبيعي، وكان اعتبار ذلك خارج نطاق العمل في المرحلتين 1 و2. وكان هناك حاجة نوعًا ما لمرحلة منفصلة. وقد تم الانتهاء من ذلك وقدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بيان الأقلية ودخلنا في مزيد من التفاصيل حول ذلك، ولن أفسد المفاجأة بشأن ما قلنا في ذلك الأمر.

ثم أخيرًا، بدءًا من أكتوبر/تشرين الأول 2021، بدأت مرحلة تحديد نطاق دقة التسجيل. ومرة أخرى، سنتطرق إلى ذلك بمزيد من التفصيل لأنه حالي ومستمر.

لدينا الآن مخطط زمني معقد للغاية. الخلاصة الرئيسية هنا هي أنه على الرغم من مصطلح المُعجَّلة، فإن الأمور في الواقع قد استغرقت وقتًا طويلاً. بدأ هذا العمل في عام 2018 بالمرحلة 1. وعلى الرغم من أن توصيات المرحلة 1 قد اكتملت في الواقع بسرعة كبيرة، يمكنكم أن تروا من هذا السطر الثاني، المرحلة 1 من العملية المُعجَّلة لوضع السياسات EPDP باللون الأخضر وتنفيذ المرحلة 1 باللون الأحمر -- الأخضر للتشغيل، والأحمر للتوقف -- استغرق التنفيذ وقتًا إلى حد ما. ونتوقع أن يقوم فريق مراجعة التنفيذ في الواقع بنشر جدول زمني محدد، وسيكون ذلك تطورًا مرحبًا به. وسيكون هناك منشور لخطة التنفيذ، ومن ثم ستكون هناك فرصة للجمهور للتعليق على تلك الخطة. وبالطبع فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجموعة أصحاب مصلحة رئيسيين وسيراجعون ذلك وربما يقدمون تعليقًا عامًا. هذا هو تنفيذ المرحلة 1.

لورين كابرين:

المرحلة 2 أصبحت أكثر تعقيدًا بعض الشيء من حيث التوقيت والتقدم. لدينا التوصيات الخاصة بالمرحلة 2 والمرحلة 2أ، وقد تم تنفيذ كلاهما بمعرفة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. وهم الآن في -- المرحلة 2 على وجه الخصوص هي الآن في هذه المرحلة حيث أن نتيجة عمل ICANN الذي سنتحدث عنه أكثر وتقييمها لتلك التوصيات من حيث التكلفة والمدة التي ستستغرقها وجدوى ذلك عمليًا، فهناك الآن

مناقشات جارية حول أفضل طريقة للمضي قدمًا. سوف نضع ذلك جانبيًا قليلًا ولكن سترون أن هناك نقطة نهاية في هذا الأمر. ومن ثم فإن المرحلة الأحدث من حيث تحديد النطاق لا تحتوي على المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو 3، فهي تالية لعملية وضع سياسات، الجزء المتعلق بالنطاق، إذا كان موجودًا، الخطوط العريضة، وما يجب مناقشته، على الطاولة، خارج الطاولة. هذا هو تحديد النطاق، وهذا العمل مستمر حاليًا.

يقودنا هذا إلى مرحلة التصميم التشغيلي التي ربما سمعتم عنها قليلًا في الاجتماع الأخير. وأيضًا عندما تسمعون عن نظام الوصول والإفصاح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light، فإن هذا كله يتعلق بتوصيات المرحلة 2 وأفضل طريقة للمضي قدمًا في ذلك الأمر. في أي من الحالتين، في نهاية المطاف -- بدأنا في عام 2018، ونحن هنا في عام 2022، ولم نغلق حقًا هذه القضايا المهمة المتعلقة بتنفيذ السياسات والسياسات الدائمة للتعامل مع الوصول إلى هذه المعلومات المهمة. هذه هي الخلاصة من الجدول الزمني.

سنركز الآن على مخاوف أكثر تحديدًا لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع بعض نتائج هذا العمل، وسأعيد الكلمة إلى كريس. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية.

شكرًا لورين. كريس لويس إيفانس، للتسجيل مرة أخرى. فقط لتسليط الضوء على بعض المخاوف التي طرحناها، كما قلنا، بصفتنا فريق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصغير، فقد لعبنا دورًا نشطًا للغاية في عملية وضع السياسات. ومع ذلك، أعتقد أنه لوجود معظم أوجه الاتساق في الداخل ولدى التكتلات، كانت هناك بعض القضايا في بعض التوصيات. وأصدرت معظم الجماعات بيان أقلية وهو ما فعلناه أيضًا لهذين الاثنتين. بعض المشكلات التي كنا قلقين بشأنها هي أن التوصيات أنشأت نظام إفصاح مجزأ وليس مركزيًا. نشأ هذا لأن التوصيات سمحت لكل من لأمناء السجلات أو السجلات التي تتلقى طلبات الإفصاح لاتخاذ قرار اختبار التوازنات. هذا يعني أن هناك 2000

كريس لويس إيفانس:

طريقة ممكنة لإنشاء أو إجراء اختبار التوازنات هذا، ومن الواضح أن ذلك يمكن أن يخلق نظامًا أساسيًا أقل من القياسي للعمل من خلاله.

أحد الجوانب الأخرى هو أن الآليات داخل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لم تتضمن طريقة موثوقة للتطور. إذا كان هناك طريقة لجعل القرارات مركزية، فلن يتم تعديل ذلك بسهولة لمراعاة التشريعات الجديدة أو فهم القانون على نحو أفضل. في وقت إصدار القانون العام لحماية البيانات GDPR، كان هذا النظام لا يزال جديدًا إلى حد ما، وكنا نعتقد حقًا أن وجود آلية للسماح بالتغيير أمر ضروري. كنا قلقين أيضًا بشأن بعض قضايا الامتثال حول المعايير القابلة للتنفيذ عند اتخاذ قرارات الإفصاح. وأعتقد أننا سمعنا من قبل أنه من المهم حقًا إعطاء ICANN الأدوات اللازمة لفرض بعض التوصيات. واعتقدنا أن هذه يمكن أن تكون أقوى قليلًا لمنح ICANN الأدوات التي تمكنها من دعم أي سياسة جديدة.

ومما يثير القلق أيضًا في الشريحة التالية أنه كان هناك احتمال أن تتسبب بعض الاعتبارات المالية في تكاليف غير متناسبة للمستخدمين، وقد يؤدي ذلك إلى ردع الاستخدام الفعلي للنظام. عذرًا، كان هذا بيانًا للأقلية في المرحلة 2. بالانتقال إلى المرحلة 2، وهي التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، كان هناك عدد من الجوانب المفيدة حقًا في ذلك. كان أحدها إنشاء تنبيه يسمح لأمناء السجلات والسجلات بالقدرة على تحديد بيانات الإدارة المختلفة وإن كانت بيانات الشخص الاعتباري أو بيانات الشخص الطبيعي. واعتقدنا أن هذا كان حقًا مفتاحًا للقدرة على معالجة بعض تلك البيانات بصورة صحيحة وتوفير الحماية المناسبة لبعض البيانات، التي أعتقد أنها حقًا أساسية هنا. نريد حماية بيانات الأشخاص وفقًا لأفضل جزء في القانون يمكننا وتوفير هذه الحماية. ولكن في حالة عدم ضرورة وجود شخص اعتباري وتلك الحماية، فإننا نعتقد أيضًا أنه يجب الإفصاح عن البيانات.

ومع ذلك، أثناء وجود التنبيه، كانت توصية، ولم يكن شرطاً يتعين عليهم القيام به. لذلك كان اختيارياً. وكان هذا مصدر قلق لنا وشعرنا أنه لم يرق إلى مستوى التوقعات لمتطلب السياسة هذا، وكان ذلك جزءاً من بياننا. ننتقل إلى التكاليف -- الشريحة التالية من فضلك.

الشريحة التالية، من فضلك. يركز هذا على تقييم ICANN لجميع هذه التوصيات للمرحلة 2، التي كما سمعتم بالفعل أحدثت بعض مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمخاوف من جانب مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع وكانت في الواقع متعددة ومعقدة. التقييم، وهو أداة مرحب بها لإلقاء نظرة على التوصيات وطرح بعض الأسئلة المهمة من حيث التوقيت والمال والجدوى، أثار بعض القضايا المهمة. أولاً، كانت هناك ملاحظة مفادها أن أي نظام قائم على تلك التوصيات قد يستغرق وقتاً طويلاً في البناء، من ثلاث إلى أربع سنوات. وأثيرت قضايا حول مدى تعقيد بناء هذا النظام مع العديد من أنواع الإجراءات والأنظمة والعمليات. وإذا كان لديكم الكثير من الوقت والكثير من التعقيد، فقد كانت هناك ملاحظة أنه قد تضطرون في الواقع إلى إنفاق الكثير من المال للقيام بذلك. قدمت مؤسسة ICANN بعض التقديرات حول التكلفة التي قد يفرضها هذا النظام. وسترون أنها 14-107 مليوناً للعمليات الجارية. هناك أيضاً تقييم لطريقة الدفع مقابل ذلك؟ وسترون، في بعض الأحيان يعتمد ذلك حقاً على عدد المستخدمين لديكم وكيفية تقسم هذا الرقم الإجمالي على عدد المستخدمين. سترون تكاليف متغيرة لها نطاق واضح تماماً كما هو موضح في المربع الأخير، ما يظهر باللون الأحمر على الشاشة.

لورين كابين:

لكني أعتقد أن القلق هنا أيضاً هو أن هذا قد يكون نظاماً مكلفاً لمستخدميه. وكما تعلمون أنا وأنتم، في أوقات التضخم وتسوق البقالة والغاز، عندما تكون الأشياء باهظة الثمن، قد نكون أقل استعداداً لشراء الأشياء. لذلك كان هذا نطاقاً كاملاً أثاره تقييم التصميم التشغيلي. وعندما نظرت للجنة الاستشارية الحكومية GAC في التقييم، كانت هناك أيضاً بعض المخاوف التي اعتقدنا أن الطريقة التي فسرت بها مؤسسة ICANN المواصفات التي تتعامل مع كيفية اعتماد السلطات الحكومية، على سبيل المثال، عندما تريد الحكومة طلب

تقديم معلومات، كيف تعرف حقًا أن الحكومة هي التي تطلب، وتُرجع ذلك إلى مفاهيم أساسية للغاية، أن المؤسسة لم تصف هذه المسؤوليات بطريقة تتفق مع التوصيات الفعلية. لذلك نيهنا على هذه المقضية وتواصلنا بشأنها للتأكد من أنه إذا كان سيتم وصف النظام بطريقة رسمية للمجتمع، فيجب أن يكون بطريقة تعكس التوصيات الفعلية في الواقع.

لكن كل هذه المخاوف أحدثت بعض الإجراءات من جانب مجلس إدارة ICANN والتشاور مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. وحيثما وصلت الأمور إلى الناحية الإجرائية، جعلت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO تقبل التوصيات ومن ثم يعود الأمر إلى مجلس الإدارة ليقرر إن كان سيوافق على تلك التوصيات أم لا. وفي منتصف الطريق كان لديكم هذا التقييم الذي أثار مخاوف. وأدت هذه المخاوف بعد ذلك إلى التشاور بين المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN، وأرادوا إيجاد طريقة لمعالجة هذه المسائل والمخاوف، فقاموا بتشكيل مجموعة صغيرة لمناقشة هذه المخاوف. كان هناك وقفة، فاصل زمني صغير حيث جرت المناقشات الجارية. وأحد الأشياء التي انبثقت عن هذه المناقشات -- وشاركت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في هذه المناقشات، قرر ممثلو مجموعتكم الصغيرة أنه قد يكون بدلاً من تنفيذ شيء يعكس جميع التوصيات بكل تعقيدها، فإنه سيكون من المفيد فعل شيء أقل طموحًا. ولهذا السبب توصلنا إلى مصطلح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light. ويركز بصورة أساسية فقط على مكونات معينة من التوصيات. على سبيل المثال، يستبعد كل قضايا الاعتماد هذه، التي كانت في الواقع من وجهة نظر ICANN مكلفة للغاية، وهي تقوم بصورة أساسية بإعداد نموذج أولي يسمح للمستخدمين بمكان مركزي لتقديم طلب للحصول على هذه المعلومات على أمل أن إعداد نموذج أولي، إثبات مفهوم لفترة زمنية محدودة، مما سيسمح لمؤسسة ICANN والمجتمع بمعرفة إن كان النظام سيكون مفيدًا أم لا.

منظمة ICANN الآن، بعد الاستماع إلى مناقشات المجموعة الصغيرة التي ركزت على هذه الاستجابة لتقييم التصميم التشغيلي، مع الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يكون عليه

إثبات المفهوم أو النموذج الأولي. والمجموعة في انتظار مؤسسة ICANN لتقديم بعض الإسهامات على ذلك. وهناك حوار مستمر حول هذا الموضوع. على الرغم من أن العديد من أصحاب المصلحة قد اجتمعوا معًا في هذه المجموعة، وناقشوا هذه القضايا، لا تزال هناك مخاوف بصورة عامة حول ما يجب أن تكون عليه معالم النظام المصغر هذا، ونوع المعلومات التي سيخرجها، وإن كان سيحل الأسئلة، هل ترغيبون حقًا في الحصول على إجابة في نهاية اليوم حول تلبية النظام لاحتياجات المستخدمين؟

إذن هذا عمل مستمر ويقع في فئة ترقبوا. سوف أنقل الكلمة إلى كريس. أمل ألا أكون قد توقعتم بالفعل بعض القضايا التي كان سيتحدث عنها، لكنني سأوفر القليل من الوقت.

شكرًا لورين. ننتقل إلى الشريحة التالية من فضلك. أعتقد كما ذكرت لورين، إنه إثبات المفهوم في تلك المرحلة المبكرة جدًا. ظهر هذا فقط في نهاية مايو/أيار وهناك الكثير من المناقشات الجارية بين المجتمع. أعتقد من وجهة نظرنا، ما يهمنا، مظهره، شكل نتيجة إثبات المفهوم المذكور، علمنا بوقت الحصول على نتائج إثبات المفهوم وكيف سينير ويثري ذلك عمل السياسات والتوصيات التي صدرت قبل ذلك؟ أعتقد أنه من المهم بالنسبة لنا أن نأخذ في الاعتبار ذلك. ومن الواضح كون ذلك جزءًا من المملكة المتحدة فإنه متحيز قليلاً، وسؤال Nigel حول ما هي الجداول الزمنية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light أعتقد أنه حقًا أساسي لهذه المرحلة التالية.

كريس لويس إيفانس:

كما كنت أقول، أعتقد أن فهم مقصدنا الذي نحتاج إلى الوصول إليه مهم حقًا في كيفية الوصول إلى هناك والوقت الذي سيستغرقه ذلك. كما ذكرت لورين، هناك عدد من العناصر التي تتضمن توصيات المرحلة 2 والتي لم يتم النظر فيها أو لن يتم نشرها داخل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light. وأفترض أن هناك سؤالاً آخر إن كانت مؤسسة أو مجلس إدارة ICANN يعتبران ذلك

عملية متجددة، فهل ستضيف بصورة تدريجية بعض العمليات. وسيكون هذا موضع اهتمامنا بصفقتنا حكومة وأفرادًا للسلامة العامة، وإحدى النقاط الرئيسية هي عدم وجود سلطات اعتماد مركزية، وهي توصية سمحت لكل دولة أو حكومة أن يكون لها سلطة معتمدة خاصة بها. وسيسمح لهم بتحديد الهيئات داخل بلدهم التي كانت كيانات للسلامة العامة والسماح بالوصول إلى البيانات ضمن هذا الاختصاص. تتيح صفة التحديد ككيان سلامة عامة حكومي بالتأكيد بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR الاعتراف به كسلطة مختصة توفر وصولاً أكبر إلى البيانات. وأعتقد أن هذه ميزة أساسية بالنسبة لنا سنطلبها في مرحلة ما ولكن من الواضح في هذه الأثناء بدون ضمان الأمن بمعرفة أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الكامل، سيكون قابلاً للتطبيق، أعتقد أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light يستحق التحقيق فيه ويستحق النظر فيه داخل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لدعم ذلك.

تعود إحدى الميزات الأخرى إلى القضايا التي تهمننا وهي أن ICANN لن تمرر أي تكاليف تشغيلية إلى مقدمي الطلبات. ويساعد ذلك ويزيل أحد تلك المخاوف التي كانت لدينا ونأمل أن يشجع ذلك على استخدام النظام حتى نتمكن من الحصول على انعكاس عادل للمستخدمين الذين سيستخدمونه وحجم هؤلاء. وبهذا، ننتقل إلى الشريحة التالية، وسأمرر الكلمة إلى ميلينا من أجل دقة البيانات. شكرًا.

مرحبًا، أحاول فقط فتح الكاميرا. هل ترونني؟ حسنًا. مرحبًا بكم جميعًا. أعتذر حقًا لأنني لم أستطع أن أكون معكم اليوم. كنت أتطلع حقًا إلى لقاءكم جميعًا، ولأكون صريحة، كان الأمر محبطًا لنا، فقد اضطررنا لإلغاء خططنا في اللحظة الأخيرة لأنه من الواضح أننا لم نعتبر بصحة جيدة بما يكفي لتلبية معايير ICANN. ولكن على أي حال، جئت للتو من الاجتماع الذي عقدهنا مع فريق تحديد النطاق الذي انعقد للأسف في نفس الوقت مع

ميلينا سترونجي:

عرض اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لذلك لدي تحديثات جديدة وساخنة جدًا لأقدمها لكم.

لتذكيركم بسرعة، كما ترون في الشرائح، كان أمام فريق الدقة أربعة تكاليفات. كان الأول هو إدراج المتطلبات الحالية، العقد وطريقة تنفيذه وإيجاد طرق لكيفية قياس الدقة. يمكن قياس الدقة على سبيل المثال من قبل أطراف ثالثة، أطراف متعاقدة، بواسطة ICANN، وما إلى ذلك. التكاليف الثالث كان لتقييم إن كانت هذه المتطلبات فعالة. وأخيرًا، بناءً على النتائج الإجمالية، لمعرفة إن كانت هناك أية طرق لتحسين الدقة.

ما وصلنا إليه الآن، نعمل حاليًا على التكاليفين 1 و2. والباقي، 3 و4 تمت مناقشتها لتعليقهما، وسأشرح عملية التعليق. فقد عبرنا عدة مرات عن مدى أهمية مساءلة الأطراف المتعاقدة، وبالنسبة للتكاليف 1 على وجه الخصوص، فقد أكدنا في كثير من الأحيان أنه من المهم التقاط الحالة الكاملة للسير، وبالتالي فإن المجموعة الكاملة من المتطلبات المعمول بها وكيفية تنفيذها. لسوء الحظ، بعد الخروج للتو من اجتماع تحديد نطاق الدقة، يبدو أنه لن يكون من الممكن تمامًا التوصل إلى توافق في الآراء هناك. حتى الآن نعمل على وصف الدقة حيث نقوم بإدراج ما هو مطلوب حاليًا في العقود. لكننا، بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، أردنا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار الإسهامات المقدمة من قسم الامتثال في ICANN الذي وفقًا له يشرحون كيف يتم تنفيذ هذه المتطلبات من خلال قسم الامتثال في ICANN.

حجة الأطراف المتعاقدة هو أن متطلبات الدقة تقتصر حاليًا على الدقة النحوية فقط -- وبصورة أساسية عندما تتم التهجنة بصورة صحيحة ولا يرتد عنوان البريد الإلكتروني ولكنه تلقى مدخلات من الامتثال في ICANN، وكذلك في الحالات التي يكون فيها اسم المشترك غير دقيق بصورة واضحة، حتى إذا اجتازت البيانات متطلبات التحقق من الصحة لمدة أربعة أشهر، فلا يزال من الممكن اعتبارها غير دقيقة. ونحاول الضغط من أجل تضمين هذه الإسهامات في وصف الدقة من أجل الاكتمال ولكننا واجهنا مقاومة،

للأسف القليل من الدعم من المجموعات الأخرى، لذلك لا يزال هذا مخفيًا في جزء من الهامش. وما زلنا هناك ونحاول الحصول على دعم من مجموعات أخرى لنقلها من الحاشية السفلية إلى النص الرئيسي، ولكن هذا هو الحال.

في الواقع، أوضحت اليوم أننا تلقينا تعليمات تحديداً من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لنأخذ في الاعتبار أي إسهامات نتلقاها من قسم الامتثال في ICANN. والحجة التي حصلت عليها من أن تفسير قسم الامتثال في ICANN خاطئ. ولا أعتقد أننا في موقف إن هناك شيء ما صحيح أو خاطئ؛ إننا مطالبون فقط بتسجيله هناك. الآن ربما يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. من المتوقع أن يتم تسجيل كل العمل الذي نقوم به الآن في التكاليفين 1 و 2 في تقرير مؤقت يتم نشره في الأسابيع المقبلة، يونيو/حزيران ويوليو/تموز، لذا فإن الوصف الحالي للدقة هو ما شرحته للتو والآن ننتقل إلى التكاليف 2، وذلك أساساً لإيجاد طرق لقياس الدقة.

كما ذكرت في البداية، هناك طرق مختلفة للقيام بذلك وستتروح كل مجموعة طرقاً لقياس الدقة. على سبيل المثال، كان لدينا نظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات الذي تدعمه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للعودة إلى تنفيذه. وكان لدينا طرف ثالث [غير مسموح] أو القياس من قبل الأطراف المتعاقدة نفسها. إذن الوضع الآن هو أن هناك توصية لإجراء استطلاع طوعي من قبل الأطراف المتعاقدة. بصورة أساسية إرسال مجموعة من الأسئلة إلى الأطراف المتعاقدة التي تسأل عن متطلبات التحقق الموجودة لديهم حالياً. وبناءً على ذلك، يتم جمع المعلومات حول كيفية قياس الدقة، إذا كانت لديهم إجراءات التحقق من الصحة، إجراءات التحقق المعمول بها. وفي الأساس سيكون السؤال حول الإجراءات. ولن يتم جمع أي بيانات شخصية.

الآن، نرى عددًا من المشكلات المتعلقة بذلك لأنه، أولاً، سيكون الاستطلاع تطوعيًا، ولا توجد طريقة لجعله إلزاميًا، لذلك يعني أنه ربما القليل جدًا سيجيب. ولا نعرف نوع الردود التي سنحصل عليها. إذا استطعنا القول بنسبة 100 في المائة أنها موثوقة تمامًا -- لأنه

لن يتقدم أحد ويقول، مرحبًا، أنا لست ممثلًا. ولدينا كل هذه المسائل. لكن على أي حال، لا نعارض إجراء الاستطلاع على وجه اليقين. تكمن المشكلة في أن هناك توصية بإيقاف الأعمال مؤقتًا، وإيقاف التكاليفين 1 و2 وعدم المتابعة مع 3 و4، بينما ننتظر في نفس الوقت النتائج من القضية حول إن كان بإمكان ICANN الوصول فعليًا إلى البيانات لتقييم ما إذا كانت دقيقة. قبل أن يتمكن القانون العام لحماية البيانات GDPR من الوصول إلى البيانات، التي لم تعد متاحة للجمهور بعد الآن، لذلك ترغب ICANN في معرفة إن كان لديهم مصلحة مشروعة في الوصول إلى البيانات الشخصية غير المتاحة للجمهور، ولهذا السبب يخططون لمخاطبة المجلس الأوروبي لحماية البيانات. وقاموا بصياغة أربعة سيناريوهات مختلفة حول إن كان [غير مسموح] لديه وصول شرعي إلى هذه البيانات. وقدمنا إرشادات حول ما نعتقد أنه أفضل طريقة لإعادة صياغة السيناريوهات بطريقة أكثر استهدافًا.

لكن في الأساس الآن في المجموعة يقترحون إيقاف العمل مؤقتًا تمامًا إلى أن يحصلوا أولاً على ردود على هذا الاستطلاع الطوعي، وثانيًا، حتى يحصلوا على إسهامات من المجلس الأوروبي لحماية البيانات. الآن، أعربنا عن عدم موافقتنا على إيقاف العمل مؤقتًا تمامًا لأننا نعتقد أن هناك مجالًا للتحرك في التكاليفين 3 و4 بينما في نفس الوقت ننتظر الإسهامات حول هذين الموضوعين. أعني على سبيل المثال، ICANN، المجلس الأوروبي لحماية البيانات بشأن إن كان لدى ICANN مصلحة مشروعة ليست مرتبطة بما إذا كان لدى الأطراف المتعاقدة التي تحتفظ بالبيانات، تدابير كافية مطبقة. ولا نرى القيمة المضافة المتمثلة في إيقاف كل شيء مؤقتًا تمامًا بالانتظار لأننا لا نعرف متى سيرد المجلس الأوروبي لحماية البيانات، إذا رغبوا في ذلك، وإذا كان الرد محددًا بدرجة كافية.

أيضًا -- نفس الشيء بالنسبة للاستطلاع. لا أعرف متى يرد الأشخاص على الاستطلاع، إذا كانوا سيردون. التوقف مؤقتًا للحصول على جدول زمني غير معروف للحصول على نتائج غامضة -- لكن الأمر يتعلق بالتوافق في الآراء لمعرفة كيفية المضي قدمًا. هذا

هو المكان الذي نقف فيه الآن. وأرى الكثير من الأسئلة في الدردشة. لا أعرف ما هي أفضل طريقة للقيام بذلك، إذا كان يجب أن أقرأها واحدًا تلو الآخر أم إذا كان الأشخاص يريدون أخذ الكلمة.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. أبحث في الغرفة. لا أرى أيدي في غرفة Zoom لكنني أرى إندونيسيا، أشوين.

ممثل إندونيسيا: شكرًا على العرض برنامج مراجعة خدمة دليل التسجيل RDS / نظام WHOIS والدقة وحماية البيانات وما إلى ذلك. أردت فقط أن أرى ما حدث قبل هذا الاجتماع، على سبيل المثال -- اسمحو لي أن أقرأ: للتأكد من أنه ليس لدينا مشاكل بشأن نظام WHOIS وحماية البيانات، في عام 2018، ناقشنا المشكلة القانونية بين ICANN و epok، ألمانيا -- إذا كنتم تتذكرون، لا يمكنني تذكر ما إذا كنا قد ناقشناها أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أم أثناء مناقشة نظام WHOIS الحالية ولكن كان [غير مسموع] أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. إن لم أكن مخطئًا، فقد كان هناك نزاع بين ICANN و Epak وهما أيضًا أصحاب مصلحة في ICANN ولجأوا إلى القضاء الألماني، ويتخذون القرار وما إلى ذلك، وهكذا دواليك و[غير مسموع]

ما أقترحه هو أن السياسة المختلفة في هذا المجال يجب أن تكون [غير مسموع] قادرة على تجنبها إذا كان هناك نزاع بين البلدان و ICANN. لأن كل دولة لديها نظام حماية بيانات مختلف. في القانون العام لحماية البيانات، الأمر على هذا النحو، في إندونيسيا لدينا نظام حماية بيانات مختلف. حتى تعريف البيانات الشخصية أو البيانات الاستراتيجية يختلف من دولة إلى أخرى. لذا في هذه الحالة، أتساءل فقط كيف يمكن لمؤسسة ICANN [غير مسموع] أن المشكلة التي واجهتنا من قبل، مثل النزاع بين ICANN و EPOC وصل إلى القضاء الألماني وما إلى ذلك، وهكذا دواليك، بحيث لا يتكرر مرة أخرى.

أحب القصص الجميلة، يجب تكرارها. لكن لا ينبغي تجنب القصص الجميلة، فقط لجعلها أفضل الآن وفي المستقبل. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لممثل إندونيسيا. وهل سيثير الموضوع ردود أفعال الآن؟ أرى قائمة انتظار تتكون. أم يجب أن أتناول بقية الأسئلة أولاً؟

لورين كابين: باختصار، آخذ وجهة نظرك حول الحاجة إلى أي نظام ليكون قادرًا على مراعاة الحقائق التي تشير إلى وجود قوانين خصوصية حول العالم وقد تختلف عن بعضها البعض، ويجب أن يكون هناك نوعًا ما طريقة ستكون أنظمة السياسة قادرة بها أيضًا على التعامل مع حقائق قوانين الولايات القضائية المتأثرة. اعتمد وجهة نظرك تمامًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا لورين. أرى روزا والمملكة المتحدة والهند والبرازيل، وسنبداً مع روزا.

ممثل المملكة المتحدة: شكرًا. بادئ ذي بدء، أشكركم جزيلاً على اطلاعنا على آخر المستجدات والمضي قدمًا بهذا العمل المهم. من حيث جهود الاستطلاع المقترحة بشأن دقة بيانات التسجيل، هل ستركون إجراءات التحقق التي ذكرت لتفسير الأطراف المتعاقدة أم سيتم استخدام تعريف محدد؟ شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا يا روز. أي ردود فعل على هذا السؤال؟

ميلينا سترونجي:

نعم، هل يمكنني معالجة السؤال؟ شكرًا على هذا السؤال، فهو في الواقع لب المشكلة. أخشى أن يكون الرد القصير، والرد المباشر هو أن الأمر سيترك لهم. كما ترون، فقد ذهبوا إلى حد القول بأن التفسير من خلال قسم الامتثال في ICANN خاطئ. يبدو الأمر كما لو أن لديهم متطلبات [غير مسموع] أنفسهم إذا كانوا يستوفون هذه المتطلبات. إنه مثل ممارسة التقييم الذاتي. ولا توجد طريقة لفرض الاستطلاع -- كما قلت، سيكون طوعيًا، وسيجمع معلومات حول ما تقوله الأطراف المتعاقدة حول إجراءات التحقق التي لديهم. لكن لن يكون هناك أي شخص يدعمه، سيتعين علينا الاعتماد على كلمتهم، وهذه مشكلة بعض الشيء التي نراها من خلال الاعتماد كليًا على ذلك. لا نقول إنه ليس من المفيد بالطبع الحصول على معلومات إضافية، لكن الاعتماد على ذلك قد لا يكون أعظم الأفكار.

وللرد على تعليق من روبن، بالطبع، القصد هو بالفعل الحصول على بيانات صادقة، والعقود لا تتحدث فقط عن بيانات دقيقة ولكن أيضًا بيانات موثوقة. وكما يمكنكم أن تتخيلوا، عندما تأتي الحجج إلى هذا الاتجاه، هناك الكثير من المواقف الدفاعية لأنهم -- نعم، يريدون حصر هذا في أضيق تفسير ممكن.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. أرى الهند بعد ذلك.

ممثل الهند:

شكرًا يا منال، وشكرًا للقادة على تقديم التحديثات بشأن نظام WHOIS وحماية البيانات بالإضافة إلى دقة البيانات. في الدقة عنصر مهم -- من أجل الحد من انتهاك نظام اسم النطاق DNS وجرائم الإنترنت، تبادل الإنترنت الوطني في الهند، بدأ سجل .in. في إجراء تعرف على عميلك لتقييم ما يقرب من 3 ملايين نطاق. وفيما يتعلق بعمل مراقبة اعرف عميلك KYC، فقد بدأنا هذه المبادرة في الهند. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. أرى البرازيل التالية.

ممثّل البرازيل: نعم وشكرًا لزملائنا. أريد متابعة التعليق الذي أدلى به زملاؤنا من إندونيسيا. أفهم أن هذه الممارسة برمتها بدأت بسبب التأثيرات المستمرة للقانون العام لحماية البيانات GDPR، ولكن بالطبع هناك تشريعات وطنية أخرى وبعضها، [غير مسموع] أثار الطريق للقوانين الأوروبية. ليس لدينا تقييم كامل، لا يزال يتعين علينا النظر في ذلك بعناية أكبر، ولكن دعونا نقول البلدان التي لديها نظام مهم للغاية، وحماية بيانات وطنية -- كيف نعمل ذلك مرة أخرى لأن المتطلبات ربما ليست هي نفسها المهمة جدًا لأخذها في الحسبان.

النقطة الأخرى التي أردت أن أذكرها عندما نعلم [غير مسموع] لفهم كيفية عمل هذا النموذج الخفيف في الممارسة العملية، وأعلم أن توصياتنا السابقة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نفسها فيما يتعلق باعتماد السلطات الحكومية، والموضوعان يسيران جنبًا إلى جنب، بحاجة إلى مركزية الوصول [غير مسموع] إلى النظام وأعتقد أن كلاهما يضع عبئًا كبيرًا جدًا على أنظمة مثل أنظمتنا، اللامركزية للغاية ولديها الآلاف والآلاف من [غير مسموع] من المحتمل أن يحق لهم الوصول إلى هذا النوع من المعلومات. إذن، سيناريوهات الممارسة التي يمكن أن تشير إلى إرهاق أقل في كثير من النواحي.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً ممثّل البرازيل.

كريس لويس إيفانيس:

فقط للرد على نقاط من البرازيل وإندونيسيا، من الواضح أن المواصفة المؤقتة قد تم إنشاؤها بسبب وجود تعارض في العقد والقانون، وأعتقد أنه تم النظر في ذلك بدقة أثناء مناقشات السياسات التي أجريناها في المرحلة 1 والمرحلة 2. يجب أن تراعي أي توصيات متعلقة بالسياسات قدمناها القوانين الأخرى في البلدان الأخرى والقوانين الأخرى التي لم يتم إقرارها بعد. لذلك نحن داخل المجموعة الصغيرة، كان لدينا مجموعة جيدة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وفي الواقع أعتقد أن الهند دعمتنا جيدًا حقًا لأنهم كانوا يمرون بتحديث سياسة حماية البيانات في ذلك الوقت -- وضعنا في موقف يجب علينا فيه تعديل السياسة لأنها تتعارض مع القانون، ومن الواضح أن نظام WHOIS كان موجودة لفترة طويلة وصمد لفترة طويلة. أعرف أن بعض أعضاء هيئة الأطراف غير المتعاقدة قالوا إنه كان يتعارض مع حماية البيانات لبعض الوقت، لذلك أعتقد أنها كانت متأخرة بصورة كبيرة، وتحتاج لتجديد وتحديث. لذلك تم التفكير في هذه الأفكار بشدة حتى لا تتعارض مع القانون، ونأمل أن نكون على صواب. لا يمكنني ضمان ذلك ولكن أمل أن نكون قد غطينا معظم هذه النقاط. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا كريس. أي تعليقات أخرى من المتحدثين لدينا أو أي أسئلة أخرى من الزملاء؟ روز، بافتراض أن هذه يد قديمة؟ حسناً. شكرًا. حسناً. سوف نواصل الآن مع المادة. لا أرى أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة، سأعيد الكلمة إليك يا كريس، شكرًا.

كريس لويس إيفانيس:

نعم، شكرًا. كريس لويس إيفانيس، للتسجيل مرة أخرى. الشريحة التالية من فضلك. لذا كما ذكرت، نريد فقط تسليط الضوء على أهداف الاجتماع، كما ذكرنا، فإن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light أو كما تمت الإشارة إليه في اجتماعنا الأخير مع مجلس إدارة ICANN، نظام الإفصاح WHOIS، جديد جدًا. ونحتاج إلى التفكير فيما نريده من هذا النظام، وكيف نريده أن يؤدي ويتصرف،

ومن الواضح تقديم المشورة في هذا الصدد. وأعلم أنه سيكون لدينا اجتماع ممتع للغاية مع مجلس الإدارة لاحقاً، ومتأكد من أننا سنحصل على مزيد من المعلومات وسنكون قادرين على إثارة بعض الاهتمام هناك.

ربما نحتاج أيضاً إلى دراسة احتمالية وضع سياسات جديدة فيما يتعلق بالدقة. كما تشير ميلينا، فإن ممارسة تحديد النطاق تأخرت إلى حد ما. فهل نحتاج إلى النظر في أعمال الدقة الأخرى في ضوء هذا؟ ثم ذكرنا أيضاً أن هذا استغرق بعض الوقت، لذلك ربما نحتاج إلى تقييم التأثير على المصالح العامة، وقد عقد psw3 اجتماعاً مع Europe pol وعدد من الدول الأعضاء في تطبيق القانون والوضع الحالي للأطراف التي تسعى للحصول على بيانات التسجيل مجزأة بالتأكيد، أعتقد أن أفضل طريقة قول ذلك بما يتماشى مع مخاوفنا. كان لدينا دليل على أن بعض الأطراف لم تحصل على إجابات، وأطراف أخرى تحصل على إجابات من نفس الشخص. لذلك يبدو أن بعض مخاوفنا بشأن الوصول إلى البيانات لها أسس سليمة وتم إثباتها.

ثم هناك أيضاً التأثير المستمر لتنفيذ سياسة الاعتماد، وهذا أيضاً مهم جداً للسلامة العامة. كانت هناك توصيات منحت الوصول للسلامة العامة أو طريقاً للوصول إلى هذه البيانات، وهو أمر مهم جداً بالنسبة لنا للحصول عليها وتم إيقاف هذا مؤقتاً بسبب العمل الجاري في القانون العام لحماية البيانات GDPR. لا تزال المواقع الاحتياطية تستخدم هذه الخدمات وتؤثر على مصالح السلامة العامة وبدون تنفيذ سياسة قابلة للتطبيق، لا يزال هذا يسبب بعض القلق. وأخيراً، يتم تنفيذ المرحلة 1، المرحلة 2، المرحلة 2أ، كيف ننتقل من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لآيت SSAD Light / نظام الإفصاح WHOIS إلى نظام كامل للإفصاح عن الوصول.

مجرد التنبيه على قضايا البيان الختامي المحتملة في النص. أتوقف عند نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لآيت SSAD Light وأمرر الكلمة إلى ميلينا بجانب الدقة. أعتقد أنني ذكرت هنا عدة مرات المخاوف حول نظام الوصول

الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light. الزمن والفائدة والخطوات التالية. أعتقد أن المحادثات حول هذه لفترة طويلة في البيان الرسمي ستكون مفيدة حقًا. وميلينا، هل تريدان التحدث عن التوقف المحتمل؟

نعم، شكرًا. أعتقد أنني شرحت بالفعل أنه يوجد الآن نقاش حول إيقاف العمل مؤقتًا. أثناء انتظار التعليقات من المجلس الأوروبي لحماية البيانات حول هذه السيناريوهات وأثناء انتظار استطلاع أمناء السجلات المذكور، فقد ذهبنا للتعبير عن عدم موافقتنا على الإيقاف المؤقت لهذا العمل لأننا لا نعتقد أن هذه هي الطريقة الأكثر فعالية إلى الأمام، وسنقترح العمل على نص لتضمينه في البيان الرسمي بشأن هذا العنصر. البديل هو أيضًا -- وقد تم اقتراحه أيضًا في اجتماع تحديد نطاق الدقة اليوم، ربما يكون هذا كتكليف داخلي، لذلك تتجمع المجموعات بصورة أساسية لمناقشة الأشياء التي يمكننا تقييمها بالفعل في سياق التكاليفين 3 و4 أثناء الانتظار للوقوف على آرائهم ثم اتخاذ قرار بشأن هذا الأساس. لكن كل ذلك لا يزال جاريًا ويبقى أن نترقب.

ميلينا سترونجي:

ما يمكن أن ندرجه أيضًا في البيان الرسمي هو أنه من المهم توضيح أنه لا يوجد فهم مشترك في المجموعة حول كيفية تطبيق الدقة وفرضها حاليًا. هذه بعض الاقتراحات التي سنعمل عليها اليوم. ولا أعرف ما إذا كان هناك أي أسئلة. كان لدي تعليق طويل في الدردشة ولكن سأستغرق بضع دقائق لقراءته.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً ميلينا. أرى الولايات المتحدة، سوزان، تفضلي.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: شكرًا جزيلاً على موافقتنا بهذه المستجدات. كنت أتساءل فقط هل يمكن أن نعود شريحة واحدة؟ لدي سؤال بخصوص محتوى الشريحة السابقة. في النقطة الثالثة، أرى تقييمًا

لتأثيرات المصلحة العامة على السياسة المؤقتة الحالية. كيف هي المصلحة العامة -- ما هي تأثيرات المصلحة العامة؟

كريس لويس إيفانس: نعم. كريس لويس إيفانس، للتسجيل. تأثير السياسة الحالية، وبالتالي فإن الوصول المؤقت [غير مسموح] إلى بيانات التسجيل يؤخر الوصول إلى منظمات إنفاذ القانون وحماية المستهلك للوصول إلى بيانات التسجيل، ويتسبب في تأخير وعدم قدرة هؤلاء الأشخاص على تنفيذ عملهم.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: أود فقط أن أشير، أعتقد أنني أريد أن أكون حريصة بعض الشيء بشأن جعل المصالح العامة مرادفة للسلامة العامة. أعتقد أن الولايات المتحدة تشير إلى أن أي سياسة دقة يجب أن تمثل لقوانين الخصوصية العالمية وأن تحمي أيضًا حقوق المشتركين، وخاصة أولئك الأكثر عرضة للانتهاك. وفي هذا الصدد، إلى النقطة الثالثة، توافر خدمات وكيل الخصوصية [قراءة] تعزز حرية التعبير والوصول العادل -- لذلك نأخذ في الاعتبار أن تكون النظرة شاملة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا سوزان. هل توجد تعليقات أو أسئلة أخرى؟ أرى أيضًا أن لدينا بعض التعليقات في الدردشة. زملائي، إذا كنتم ترغبون في التحدث عن النقاط التي كتبتموها في الدردشة، فلا تترددوا في فعل ذلك. وإلا فلن أرى أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة. هل من تعليقات أخيرة لورين أو كريس أو ميلينا؟ أم نختم جلستنا؟

لورين كابين: أود أن أشكر الجميع على اهتمامهم ونوعًا ما أنتهي حيث بدأنا حيث ركزنا على حقيقة أن كل هذه الإجراءات والمناقشات والمداولات تسعى حقًا، كما أدرك زملائي من

الولايات المتحدة، إلى تحقيق التوازن المناسب بين جميع المصالح على المحك. كانت تلك هي حقوق الخصوصية، تلك هي مخاوف السلامة العامة، إنفاذ القانون، الأعمال التجارية، حقوق الملكية الفكرية IP، الأمن السيبراني، الكثير من المصالح التي يدمجها القانون العام لحماية البيانات في الواقع GDPR في تقييمه لتوفير إطار عمل لتقييم هذا التوازن وتحقيق التوازن. هذا هو حيث يكمن العمل الحقيقي بالنسبة لنا، معرفة كيفية تحقيق تلك التوازنات. ونعم، إنه صعب ولكن أعتقد أن لدينا الكثير من النوايا الحسنة والأدمغة الجيدة لمحاولة التعامل مع هذا الأمر.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا --

عذرًا، تعليق أخير فقط لأنني رأيت تعليقات في الدردشة. فقط لتوضيح ذلك من جانبنا، لم نحاول تقديم أي تفسير للمتطلبات أو كيفية تنفيذها من خلال قسم الامتثال في ICANN. ولم نحاول تفسير أي نوع من الإسهامات التي يتلقاها أو تقييمها. نقطتنا الوحيدة هي أنه نظرًا لتعليماتنا من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن نضع في الاعتبار الإسهامات من قسم الامتثال في ICANN، سيكون من الجيد توثيقها. والخلاف الوحيد لدينا هو بشأن جزء التوثيق. نريد أن توثيقها بوضوح بينما لا يريد بعض أصحاب المصلحة الآخرين توثيقها بوضوح. لكن ليست مسألة تفسير أو تقييم، إنها مجرد مسألة وضعها في مكان أكثر بروزًا في النص. أردت فقط التوضيح لتجنب سوء الفهم. شكرًا وشكرًا لكم جميعًا.

ميلينا سترونجي:

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا يا ميلينا، وشكرًا يا لورين وكريس على المعلومات الأساسية الشاملة والمفيدة للغاية. وشكرًا يا ميلينا، على بذل الجهد لحضور جلستين في نفس الوقت وتقديم تحديثات في الوقت المناسب من فريق تحديد النطاق. وشكرًا لزملاء اللجنة

الاستشارية الحكومية GAC على المشاركة الفعالة. حان الوقت الآن لاستراحة 30 دقيقة.
ويُرجى العودة في الموعد لبدء مناقشة موضوع مثير للاهتمام بنفس القدر وهو انتهاك
نظام اسم النطاق DNS. شكرًا.

[انتهاء التدوين]